



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مصايد الأسماك

الدورة الرابعة والثلاثون

1-5 فبراير/شباط 2021¹

التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة

موجز

شاركت 118 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي² في إصدار عام 2020³ من الاستبيان حول تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) والصكوك ذات الصلة، ما يمثل 60 في المائة من أعضاء المنظمة. وفي ذلك انخفاض بمقدار 7 في المائة في عدد المجيبين بالمقارنة مع إصدار عام 2018، ولكن بزيادة تبلغ 3 و24 و95 في المائة في عدد المجيبين بالمقارنة مع إصدارات الأعوام 2015 و2013 و2011، على التوالي. كما قدمت 36 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك و13 منظمة غير حكومية ردودها على الاستبيان، بزيادة قدرها 33 و11 في المائة، على التوالي بالمقارنة مع إصدار عام 2018. ويرد في هذه الوثيقة تحليل مفصّل للردود على الاستبيان. وتتوفر على موقع لجنة مصايد الأسماك⁴ وفي الوثيقة COFI/2018/SBD.5، التي ينبغي أن تُقرأ بالاقتران مع هذه الوثيقة، جداول إحصائية توجز ردود الأعضاء المشار إليها في هذه الوثيقة.

ويصادف عام 2020 الذكرى الخامسة والعشرين لصدور المدونة، ما يتيح فرصة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المدونة والصكوك المتصلة بها وكذلك تأثيراتها على مصايد الأسماك، تبعاً للمادة 4-2 من المدونة، واستناداً إلى التقارير التي قدمها الأعضاء في الاستبيانات نصف السنوية. وقد أرسلت استبيانات إلى الأعضاء في الأعوام 2000 و2002 و2004 و2006 و2008 و2010 و2011 و2013 و2015 و2018 و2020. وتراوح عدد الأعضاء المجيبين من 49 في عام

¹ كان من المقرر عقدها خلال الفترة من 13-17 يوليو/تموز 2020

² قدّم الاتحاد الأوروبي ردوداً نيابة عن الدول الأعضاء فيه، باستثناء الأقسام 19-2 و19-3 و20 و21 و41 و51. وفي حالة القسمين 41 و51، قدّم ردّاً كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

³ يُطلق الاستبيان عادة في السنة السابقة على انعقاد لجنة مصايد الأسماك؛ وفي هذه الحالة أُطلق في يناير/كانون الثاني 2020.

⁴ <http://www.fao.org/about/meetings/cofi/documents-cofi34/ar>

2004 إلى 128 في عام 2018. وقد برز من هذه التقارير بشأن تنفيذ المدونة بعض اتجاهاتٍ تمحورت حول مواضيع إدارة مصايد الأسماك (المادة 7)، وعمليات صيد الأسماك (المادة 8)، وتربية الأحياء المائية (المادة 9)، ودمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق والأحواض الساحلية (المادة 10)، وممارسات ما بعد المصيد والتجارة (المادة 11)، وبحوث مصايد الأسماك (المادة 12). ويرد موجز لهذه الاتجاهات في القسم الثالث من هذه الوثيقة.

أولاً- أنشطة وتطبيقات المدونة على المستوى الوطني

ألف- شؤون عامة

1- تحدد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) في المادة 2 منها عشرة أهداف. وقد دُعي الأعضاء⁵ إلى ترتيب هذه الأهداف في مراتب حسب أهميتها (الجدول 3). وكما الحال منذ إصدار عام 2007، استمر إسناد الأولوية القصوى للهدفين (ب)⁶ و(أ)⁷. وكما في عامي 2018 و2015، صنّف الأعضاء الأهداف الثلاثة (ي)⁸ و(ح)⁹ و(د)¹⁰ على أنها أقل أهمية.

2- وتنقسم المدونة إلى مواضيع، تتطرق إلى ثمانية مجالات فنية تتعلق بقطاعي مصايد وتربية الأحياء المائية (إدارة مصايد الأسماك، وتطوير تربية الأحياء المائية، وعمليات الصيد، وبحوث المصايد، والتجارة، وممارسات ما بعد الصيد، ودمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق والأحواض الساحلية، وتطوير مصايد الأسماك الداخلية). وقد دُعي الأعضاء إلى تصنيف هذه المجالات بحسب الأولوية (الجدول 4). فاستمر إسناد إدارة مصايد الأسماك وتطوير تربية الأحياء المائية أولوية قصوى، ما يعكس النتائج منذ عام 2001. وعلى غرار إصدارات الاستبيان الأربعة السابقة، أعطى تطوير مصايد الأسماك الداخلية ودمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق والأحواض الساحلية أولوية أدنى نسبياً.

3- وأفاد الأعضاء عن درجة¹¹ امتثال للمدونة تبلغ في المتوسط 3.72 للسياسات و3.74 للتشريعات و3.61 للإطار المؤسسي و3.48 للعمليات والإجراءات (الجدول 5) وكلها متوسطات قريبة جداً من إصدار عام 2018. ومن بين من لم يكونوا على امتثال كامل، أفاد 90 و84 و83 و87 في المائة أنهم ينوون أن يصبحوا كذلك في السياسات والتشريعات والإطار المؤسسي والعمليات والإجراءات، على التوالي.

4- وأفاد 42 في المائة من المحيين بأنهم سنّوا تشريعاتهم الرئيسية لمصايد الأسماك السارية حالياً قبل عام 1996 (الجدول 6)، و30 في المائة في الأعوام الـ 15 من 1996 عام إلى عام 2010، و28 في المائة في الأعوام الأخيرة منذ 2010. أما الإقليمان اللذان كانت فيهما نسبة المحيين الذين أدخلوا تغييرات على التشريعات الرئيسية لمصايد الأسماك منذ عام 2010 هي الأعلى فهما أفريقيا (47 في المائة) وجنوب غرب المحيط الهادئ (40 في المائة).

5- وأفاد 86 في المائة من الأعضاء بأنهم رفعوا درجة الوعي بالمدونة، وهي نسبة مشاهة لتلك التي أفيد عنها في إصدار عام 2018 (الجدول 7). وللقيام بذلك، شملت الآليات التي أفيد في أغلبية الأحيان بأنها كانت رئيسية الاجتماعات وحلقات

⁵ النسب المثوية الواردة في الوثيقة هي فقط للأعضاء الذين يهتمهم السؤال أو القسم، والذين قدموا في الوقت نفسه أيضاً ردًا على السؤال أو القسم.

⁶ الهدف (ب): إرساء مبادئ ومعايير لوضع وتنفيذ السياسات الوطنية للحفاظ الرشيد لموارد مصايد الأسماك وإدارة وتنمية مصايد الأسماك لتنفيذ سياسات لحفظ الموارد السمكية وإدارة وتنمية مصايد الأسماك.

⁷ الهدف (أ): إرساء مبادئ للصيد الرشيد والأنشطة المصايد مع الأخذ بالاعتبار جميع ما يرتبط بها من جوانب بيولوجية وتكنولوجية واقتصادية واجتماعية وبيئية وتجارية.

⁸ الهدف (ي): توفير معايير للسلوك لجميع الأشخاص المشاركين في قطاع مصايد الأسماك

⁹ الهدف (ح): تشجيع التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية، بما يتفق مع القواعد الدولية ذات الصلة.

¹⁰ الهدف (د): توفير توجيه يمكن استخدامه عند الاقتضاء في صياغة وتنفيذ الاتفاقات الدولية وغيرها من الصكوك القانونية الملزمة والطوعية على السواء.

¹¹ طلب إلى الأعضاء أن يصنّفوا درجة التطابق من "1" غير مطابق على الإطلاق" إلى "5" مطابق بالكامل".

العمل والحلقات الدراسية (74 في المائة)، وتدريب الموظفين وإدارة شؤونهم (44 في المائة)، ونشر وتوزيع الوثائق المتعلقة بالمدونة (44 في المائة)، ووضع خطوط توجيهية ومدونات على أساس المدونة (44 في المائة).

باء- إدارة مصايد الأسماك

6- أفاد 76 و61 في المائة من المجيبين بأنهم حددوا ما لا يقل عن منطقة صيد واحدة بحرية ومنطقة صيد واحدة داخلية، على التوالي. ومن بين هؤلاء، أفاد 89 في المائة و72 في المائة بأنهم نفذوا خطط إدارة مصايد أسماك بحرية وخطط إدارة مصايد أسماك داخلية، على التوالي. ومن بين من وضعوا هذه الخطط، أفاد 97 في المائة و93 في المائة بأنهم نفذوا خطط إدارة مصايد أسماك بحرية وخطط إدارة مصايد أسماك داخلية، على التوالي، وهذا يعني أن الخطط المنقّدة التي أُفيد عنها بلغت في مجموعها 761 خطة إدارة مصايد بحرية و433 خطة إدارة مصايد داخلية (الجدول 8)، وذلك أقل من 826 خطة إدارة مصايد بحرية و501 خطة إدارة مصايد داخلية أُبلغ عنها في إصدار عام 2018.

7- ومن بين الأعضاء الذين أفادوا أنهم وضعوا خطط إدارة مصايد أسماك، كان أكثر فئات تدابير الإدارة التي اتخذت لتعزيز الاستخدام الرشيد للموارد في المصايد البحرية شيوعاً: حظر طرق وممارسات الصيد المدمرة، وإشراك أصحاب المصلحة في قرارات الإدارة (99 في المائة لكل منهما)، ومعالجة مصالِح وحقوق مصايد الأسماك الصغيرة النطاق (96 في المائة)، وتوفير الحماية للأنواع المهددة بالانقراض (94 في المائة). وكانت فئات التدابير البحرية الأقل شيوعاً: استخدام النقاط المرجعية المستهدفة المحددة لكل من الأرصد (72 في المائة) واستهداف أو معالجة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة (56 في المائة) (الجدول 9).

8- وفي حالة المصايد الداخلية، اختلفت فئات التدابير الأكثر شيوعاً عن تلك المبلغ عنها للمصايد البحرية وكانت تتعلق باستخدام نُهج احترازية توفر في صنع القرار هوامش سلامة محافظة، وإقرار عملية لتحديد "الموائل المعرضة للمخاطر" أو أنواع أخرى من المناطق المعرضة للمخاطر الهامة و/أو الحساسية (91 في المائة لكل منهما)، وخطط تدرج في (أو تشكل جزءاً لا يتجزأ من) خطط إدارة للمنطقة الساحلية أوسع نطاقاً (87 في المائة). وكانت التدابير الداخلية التي أُفيد عنها أقل مي تلك التي تحظر طرق الصيد المدمّرة (46 في المائة) وتلك التي تعالج التنوع البيولوجي للموائل المائية (39 في المائة) (الجدول 9).

9- وأفاد 81 في المائة من المجيبين بأنهم بدأوا تنفيذ نُهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك. ومن بين هؤلاء أفاد 92 في المائة بأنهم وضعوا أهدافاً إيكولوجية واجتماعية واقتصادية وأهدافاً للحكومة، وأفاد 92 في المائة بأنهم حددوا قضايا تبغى معالجتها من خلال إجراءات إدارية، وأفاد 78 في المائة بأنهم أنشأوا آليات للرصد (الجدول 10).

10- ومن بين من نفذوا نُهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، أفاد 93 في المائة بأن لديهم نظاماً إدارية ومؤسسية، وأفاد 89 في المائة منهم عن الاحتفاظ بأنواع (من المصيد المستهدف والمصيد العرضي) وأفاد 87 في المائة بأنهم عالجوا عناصر اجتماعية و/أو اقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني. أما المسائل المتعلقة بالقوى الدافعة الخارجية فقد كانت أقل ما أُفيد عنه (68 في المائة) (الجدول 11).

11- ومنذ عام 2010، ازداد عدد الأعضاء الذين أفادوا بأنهم وضعوا نقاطاً مستهدفة زيادة تدريجية من 56 إلى 69 في المائة. كما ازداد إجمالي عدد النقاط المرجعية المستهدفة التي تم وضعها من 845 في 2011 إلى 1 739 في 2018، مع أن الأعضاء لم يفيدوا في إصدار عام 2020 إلا عن 1 540 نقطة مرجعية. وأفاد 67 في المائة من الأعضاء بأنه يجري الاقتراب من نقطة واحدة أو أكثر من النقاط المرجعية المستهدفة، بينما أفاد 43 في المائة عن تجاوزها (الجدول 12). وكانت هذه

الأرقام مشابهة نسبياً لتلك الواردة في إصدار عام 2018، لكنها تبين انخفاضاً عاماً منذ 2010 حينما أفاد 76 في المائة من الأعضاء بأنهم تجاوزوا نقطة واحدة أو أكثر من النقاط المرجعية المستهدفة.

12- وتشمل أنواع المؤشرات المستخدمة لإدارة الأرصد من غير النقاط المرجعية المستهدفة ما يلي: مؤشرات المصيد ومجهود الصيد (74 في المائة)، ومؤشرات اجتماعية واقتصادية (59 في المائة)، ومعارف أصحاب المصلحة التي جرى التحقق منها (52 في المائة)، ومؤشرات النظام الإيكولوجي (37 في المائة) (الجدول 13). وفي الحالات التي تم فيها تجاوز النقاط المرجعية المستهدفة، تضمنت الإجراءات التصحيحية الأكثر شيوعاً التي أفيد عنها: إجراء المزيد من البحوث (96 في المائة)، والحد من مجهود الصيد (92 في المائة)، وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف وإغلاق مصائد الأسماك (88 في المائة لكل منهما) (الجدول 14).

جيم- عمليات الصيد

13- دُعيت الدول الأعضاء إلى الإبلاغ عن أهم التدابير المتخذة لضبط عمليات الصيد التي تقوم بها السفن التي ترفع علمها ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها. وأفاد 98 و 93 في المائة عن اتخاذ هذه التدابير ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة وخارجها، على التوالي. وفي الفترة منذ عام 2011، أفيد أن تعزيز الرصد والمراقبة والإشراف (76 في المائة)، والعقوبات والجزاءات (58 في المائة) وسجلات السفن (47 في المائة) هي أهم الإجراءات التي اتخذت لضمان امتثال عمليات الصيد ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة لأحكام الترخيص (الجدول 15).

14- وفي ما يتعلق بالتدابير المتخذة خارج نطاق المناطق الاقتصادية الخالصة وفي الفترة منذ عام 2011، أفاد 68 في المائة بأن تطبيق خطط التراخيص الإلزامية كان أهم التدابير المتخذة لضبط عمليات الصيد. وكانت فئتا التدابير التاليتان اللتان أعطيتا أهمية قصوى هما تعزيز تدابير الرصد والمراقبة والإشراف وإنفاذ الامتثال لقوانين الدول الأخرى، وقرارات منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية (41 في المائة لكل منهما) (الجدول 16).

15- وأفاد 74 في المائة عن حدوث مصيد عرضي ومرتبّع في المصائد الرئيسية فيما أفاد 65 في المائة بأن لديهم خططاً قائمة لرصد المصيد العرضي والمرتبّع. وفي ذلك زيادة طفيفة من 72 في المائة و 61 في المائة، على التوالي بالمقارنة مع إصدار عام 2018. ومن بين من يرصدون المصيد العرضي والمرتبّع رسمياً، يعتبر 75 في المائة أنه يساهم في الافتقار إلى الاستدامة. ومن بين من يعتبرون أن المصيد العرضي والمرتبّع يساهم في الافتقار إلى الاستدامة، وكما في إصدار عام 2018، أفاد جميع المحييين بأن لديهم تدابير للتقليل منه. ولدى 96 و 73 في المائة من الأعضاء الذين لديهم تدابير إدارية للمصيد العرضي والمرتبّع أيضاً تدابير تتناول حماية صغار الأسماك والصيد غير المقصود، على التوالي (الجدول 17).

16- وأفاد 75 في المائة من الأعضاء بأنهم نَقَدُوا جزئياً أو كلياً نظاماً لرصد السفن. وأفاد 30 في المائة من الأعضاء، وجميعهم من أفريقيا والشرق الأدنى، بأنهم وإن لم ينفدوا بعد نظاماً لرصد السفن، إلا أنهم يطالبون السفن الأجنبية بأن تحمل نظاماً كهذا في مناطقهم الاقتصادية الخالصة وأن تظل على تواصل مع مراكز رصد أخرى (كالمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك) (الجدول 18).

17- ودُعي الأعضاء إلى إعطاء درجات من 1 إلى 5¹² لقلقهم في ما يتعلق بمعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة. فكان متوسط الاستجابة 3.5، أي أكثر قليلاً من القلق المتوسط، لكنه يمثل زيادة بالمقارنة مع إصدار عام 2018 (3.17).

¹² "1" يعني "لا قلق"، و 3 "قلق متوسط"، و 5 "قلق رئيسي".

وكانت القضايا الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالأضرار التي تلحق بالبيئة (90 في المائة) وفقدان الأرصد السمكية (74 في المائة) والإيقاع بالحيوانات البرية (67 في المائة). وكانت القضايا الأقل إثارة للقلق هي الآثار السلبية على السياحة (28 في المائة) والأضرار التي تلحق بالسفن (25 في المائة) (الجدول 19).

18- وأفاد 28 في المائة من الأعضاء الذين اعتبروا معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة مثار قلق أن لديهم معلومات عن معدلات فقدان المعدات، وأبلغ 52 في المائة من هؤلاء بأن المعلومات لديهم مصنفة حسب نوع المعدات (الجدول 20). ومن بين من أفادوا بأن لديهم معلومات حسب نوع المعدات، كانت الأنواع التي يكرر ذكرها هي: شبك الجرف، وفخاخ السمك، والشباك الخيشومية والشباك المتشابكة، والخيوط الصنّارية الطويلة (الجدولان 21 و22).

19- وأفاد 51 في المائة من الأعضاء بأن لديهم متطلبات لوسم المعدات. وكان أكثر أنواع وسم المعدات استخدامًا المبلّغ عنها هي وضع العلامات بالأقلام أو بالرش (67 في المائة)، والعلامات المطبوعة المعدنية أو البلاستيكية (39 في المائة) (الجدول 23).

20- وأفاد 84 و37 في المائة من الأعضاء بأنهم أدرجوا التفتيش على المعدات الموجودة على متن السفن ضمن برامج المراقبة لضمان الامتثال للملائم للوائح التنظيمية واعتبارات السلامة ولضمان الامتثال للملائم لآليات الإبلاغ عن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة، على التوالي. وأفاد 20 في المائة من الأعضاء بأن لديهم متطلبات إبلاغ عن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة في سجلات يوميات السفن التي يفوق حجمها حدًا معينًا؛ وأفاد 18 في المائة بأن لديهم هذا المتطلب للسفن جميعها (الجدول 24).

21- وطُلب من الأعضاء الإبلاغ عن مرافق الموانئ المتعلقة بالتخلص من النفايات وإعادة تدويرها. فأفاد 39 في المائة بأن لديهم متطلبات تفرض أن توفر الموانئ مرافق لاستقبال نفايات سفن الصيد، وأفاد 24 في المائة بأنه يفرض على الموانئ توفير مرافق لاستقبال معدات الصيد القديمة. وأفاد 16 في المائة بأن لديهم برامج عامة و/أو خاصة لتدوير معدات الصيد القديمة و/أو إعادة تدويرها للأفضل (الجدول 25).

دال- تطوير تربية الأحياء المائية

22- على نحو مشابه لإصدار عام 2018، أفاد 96 في المائة من الأعضاء بأن في بلدانهم مرافق لتربية الأحياء المائية (الجدول 26). وكانت لدى أقل من نصف الأعضاء سياسات تمكينية (45 في المائة) وتشريعات (47 في المائة) وأطر مؤسسية (44 في المائة) مكتملة إلى حد كبير. وكانت لدى أغلبية ما تبقى منهم سياسات وأطر قانونية ومؤسسية مطوّرة جزئيًا ولدى عدد أقل (19 في المائة و12 في المائة و8 في المائة على التوالي) لا أطر على الإطلاق على أطر غير كافية إلى حد كبير.

23- وتشجّع المدونة الأعضاء على الترويج للممارسات الرشيدة لتربية الأحياء المائية. وقد أفاد 68 في المائة بأن الأجهزة الحكومية قد اعتمدت في هذا الصدد مدونات أو صكوكًا، بالمقارنة مع 74 و85 في المائة في عامي 2018 و2015، على التوالي. وأفاد الأعضاء بأن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص اعتمدت أيضًا مدونات أو صكوكًا كهذه على مستوى المنتجين (65 في المائة) وعلى مستويي الموردين والصانعين (44 في المائة لكل منهما) (الجدول 27).

24- ودُعي الأعضاء إلى الإبلاغ عن وجود إجراءات للقيام بأنشطة أساسية لتطوير التربية الرشيدة للأحياء المائية وفقًا للمدونة. فأفاد 86 في المائة بأنهم أجروا تقييمات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، وأفاد 83 في المائة بأنهم يرصدون

عمليات تربية الأحياء المائية، وأفاد 83 في المائة بأن لديهم تدابير للتقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة الناجمة عن إدخال الأنواع الغريبة (الجدول 28). وبعد تحسن مستمر من عام 2013 إلى 2018، كانت هذه الأرقام مشابهة أو أدنى قليلاً مما كانت عليه في إصدار عام 2018 عندما أفاد عن وجود هذه الإجراءات 85 و 89 و 91 في المائة من الأعضاء، على التوالي. وأفاد أكثر من 60 في المائة من الأعضاء الذين ينفذون هذه الإجراءات (79 و 74 و 63 في المائة، على التوالي) بوجود حاجة إلى إدخال تحسينات (الجدول 29). وللإجراءات جميعها، حدّد أكثر من 85 في المائة من الأعضاء تعزيز القدرة الفنية المؤسسية على أنه المجال الرئيسي الذي يتطلب إدخال تحسينات (الجدول 30).

25- ويُشجّع الأعضاء على الترويج للممارسات الرشيدة لتربية الأحياء المائية دعمًا للمجتمعات المحلية الريفية ومنظمات المنتجين ومستزعي الأسماك. وقد ذكر 96 في المائة منهم بأنهم اتخذوا تدابير في هذا الصدد، وكما في إصدار عام 2018، كان التدبير المبلغ عنه الأكثر تواترًا هو تصميم وتنفيذ برامج إرشاد/حملات توعية/تدريبات (49 في المائة) (الجدول 31).

هاء- إدماج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية¹³

26- من بين الأعضاء الذين أفادوا عن وجود ساحل لديهم (87 في المائة)، لدى 21 و 20 و 21 في المائة منهم فقط سياسات تمكينية وأطر قانونية وأطر مؤسسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مكتملة إلى حد كبير، على التوالي. وهذه أرقام مشابهة لأرقام إصدار عام 2018، مع أنها أدنى مما كانت عليه في أي من سنوات الإبلاغ الأخرى حتى نهاية عام 2011. ولدى ما يقرب من نصف الأعضاء سياسات (47 في المائة) وأطر قانونية (44 في المائة) وأطر مؤسسية (45 في المائة) متطورة جزئيًا. ولم يضع الباقون أي أطر للحكومة أو أن لديهم أطرًا للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية غير كافية إلى حد كبير (الجدول 32).

27- وطُلب من الأعضاء أن يقدموا تقارير عن مسألة النزاعات ليس فقط ضمن مصايد الأسماك بل أيضًا بين قطاع مصايد الأسماك والقطاعات الأخرى العاملة في المناطق الساحلية. ولدى الأعضاء المبلغين، ظلت الأنشطة التي في أعلى المراتب هي نفسها منذ عام 2010: النزاعات بين أنواع معدات الصيد (18 في المائة)، والنزاعات بين المصايد الساحلية والمصايد الصناعية والنزاعات بين مصايد الأسماك وتطوير الموانئ (12 في المائة لكل منهما هذا العام). وأفاد أكثر من 60 في المائة من البلدان المعنية بأن لديها آليات قائمة لحل أنواع النزاعات الثلاثة هذه (68 و 79 و 60 في المائة، على التوالي) (الجدول 33).

واو- ممارسات ما بعد المصيد والتجارة

28- انخفضت النسبة المئوية للأعضاء الذين أفادوا بأن لديهم نظامًا فعالاً ومكتملاً تمامًا لسلامة الأغذية وضمان جودتها للأسماك والمنتجات السمكية من 71 في المائة في إصدار عام 2013 إلى 49 في المائة في عام 2018، لترتفع مرة أخرى إلى 65 في المائة في تقارير هذا العام، في حين ازداد عدد الأعضاء الذين ليست لديهم نظم أو لديهم نظم غير كافية إلى حد كبير من صفر في المائة في 2013 إلى 8 في المائة في 2018 و 2020 (الجدول 34).

¹³ استجابت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للأسئلة الواردة تحت هذا العنوان باستثناء الأسئلة المتعلقة بإطار السياسات في الجدول 32.

29- وكانت مسألة الفاقد والمهدر في ما بعد المصيد هامة للمجيبين جميعهم تقريباً (95 في المائة)، واتخذ 97 في المائة منهم تدابير لمعالجتها، بما في ذلك سنّ لوائح تنظيمية لسلامة الأغذية (70 في المائة) وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف (55 في المائة) (الجدول 35).

30- وكان تحسين استخدام المصيد العرضي ذا أهمية بالنسبة إلى 88 في المائة من الأعضاء الذين أفاد 93 منهم عن تطبيق تدابير لتحسين الاستفادة منه، بزيادة قدرها 12 في المائة منذ إصدار عام 2015. وكما كان الحال في 2015 و2018، حدد الأعضاء زيادة الوعي (43 في المائة) والإنزال الإلزامي للمصيد العرضي (37 في المائة) على أنهما أهم تدبيرين يهدفان إلى تحسين استخدام المصيد العرضي (الجدول 36).

31- وعلى نحو مشابه للتقارير منذ إصدار عام 2011، كانت غالبية المجهزين في وضع يسمح لهم بتتبع أصل المنتجات السمكية التي يشترونها (89 في المائة)، في حين لم يكن يستطيع ذلك غير 43 في المائة فقط من المستهلكين (الجدول 37).

32- واعتبر 93 في المائة من الأعضاء أن القضاء على تجهيز الموارد السمكية التي يتم اصطيادها بصورة غير مشروعة وعلى الإبحار بها ذو أهمية، واتخذ 93 في المائة منهم تدابير لمعالجة هذه المسألة. وتشمل أكثر التدابير المبلّغ عنها شيوعاً تعزيز ضبط مصائد الأسماك وعمليات التفتيش ذات الصلة (63 في المائة)، وتعزيز الإجراءات الجمركية والضوابط على الحدود، وتنفيذ خطط العمل الوطنية (37 في المائة لكل منهما) (الجدول 38).

زاي- البحوث في مجال مصائد الأسماك

33- أفاد الأعضاء بأنهم حصلوا على تقديرات موثوقة لحالة الأرصد لما مجموعه 1 683 رصيماً. وأجاب الأعضاء أن الأرصد التي تم تقديرها تمثل في المتوسط 41 إلى 50 في المائة من أرصدهم الكلية (الجدول 39).

34- وعلى نحو مشابه للتقارير منذ عام 2010، أشار 77 في المائة من الأعضاء إلى أن الإحصاءات المتعلقة بالمصيد ومجهود الصيد تُجمع في الوقت المناسب وبطريقة كاملة وموثوقة، وأفاد 61 في المائة من الأعضاء بأن لديهم عددًا كافيًا من الموظفين المؤهلين لتوليد البيانات دعمًا للإدارة المستدامة لمصائد الأسماك (الجدول 40). أما المجالات التي تحتاج أكثر من سواها إلى موظفين مؤهلين إضافيين فهي بيولوجيا الأسماك وتقييم الأرصد (71 في المائة) وإحصاءات مصائد الأسماك وعمليات أخذ العينات (49 في المائة) (الجدول 41).

35- وأبرز مصادر البيانات التي يستخدمها الأعضاء لوضع خطط لإدارة مصائد الأسماك هي: البيانات التاريخية (82 في المائة)، والمسوح لأخذ العينات في الميناء/موقع الإنزال (76 في المائة)، والجمع الروتيني للبيانات (74 في المائة)، وبيانات الرصد والمراقبة والإشراف (66 في المائة)، وإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة و/أو المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك (63 في المائة) (الجدول 42).

36- وكما في إصدار عام 2018، أفاد 95 في المائة من الأعضاء بأن لديهم في إدارة مواردهم السمكية ثغرات في البيانات أبرزها الثغرات في بيانات حالة الأرصد (47 في المائة)، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم و/أو الرصد والمراقبة والإشراف (37 في المائة)، والمصيد والنظام الإيكولوجي (33 في المائة لكل منهما)، ومجهود الصيد (22 في المائة) (الجدول 43). كذلك في كافة المسوح منذ إصدار عام 2011، كانت معظم الثغرات موجودة في بيانات حالة الأرصد.

37- وأفاد 58 في المائة من الأعضاء بأنهم يرصدون حالة البيئة البحرية بشكل روتيني. وكانت هذه النسبة مشابهة لما في إصدارات الأعوام 2013 و2015 و2018، لكنها لا تزال بعيدة عن نسبيتي 78 و66 في المائة اللتين أفيد عنهما في 2009

و2011، على التوالي. ومن بين الأعضاء الذين أفادوا عن إجرائهم عمليات الرصد هذه، ركزت معظم برامج الرصد الروتينية على البارامترات الساحلية وعلى رصد الأنواع المهددة وتلك التي تواجه خطر الانقراض (87 في المائة لكل منهما)، والبارامترات المتعلقة بالمحيطات (85 في المائة)، والموائل الساحلية وتلك الموجودة في عرض البحر (83 في المائة) (الجدول 44).

38- وطُلب من الأعضاء الإبلاغ عن البحوث والبرامج التي تتناول آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك. فأشار 75 في المائة إلى أن لديهم بحوثاً رسمية لتقييم آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك أو التنبؤ بهذه الآثار، ما يشير إلى زيادة قدرها 11 في المائة عن إصدار عام 2018. وعلى نحو مشابه لما أُفيد عنه في 2018، نُفذ 77 في المائة من هؤلاء برامج رسمية للتخفيف من الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ ولبناء القدرة على الصمود تجاهه والتكيف معه (الجدول 45).

حاء- الصكوك الدولية

39- دُعي الأعضاء إلى الإبلاغ عن أنشطة الصيد والأنشطة المتعلقة بذلك التي تقوم بها السفن التي تحمل أعلامهم. وأفاد 81 في المائة منهم بأن هذه السفن تقوم بذلك في المياه الخاضعة للولاية الوطنية، و57 في المائة في أعالي البحار، و45 في المائة في مياه خاضعة لولاية دول أخرى (الجدول 46). وفي ما يتعلق بأنشطة سفن الصيد التي تحمل علم الدولة العضو المجيبة التي رخصت لها دولة أخرى بالقيام بأنشطة صيد الأسماك والأنشطة المتعلقة بذلك، أجاب 45 في المائة بأن ذلك يحدث في مياه خاضعة لولاية دولة أخرى، وأفاد 32 في المائة بأنه يحدث في أعالي البحار (الجدول 47). وأفاد 60 في المائة من الأعضاء بأنهم يرخسون لسفن تحمل علمًا أجنبيًا بدخول موانئهم واستخدامها، بينما يرخص 40 في المائة لسفن أجنبية بالعمل في المياه الخاضعة لولايتهم الوطنية (الجدول 48).

40- وأفاد 49 في المائة من الأعضاء بأنهم أجروا تقييمًا أوليًا لقدرات الصيد لديهم، ويخطط 19 في المائة للقيام بذلك في المستقبل، وذلك أقل بشكل ملحوظ عما كان في إصدار عام 2018. ومن بين من أجروا تقييمًا أوليًا، أفاد 89 في المائة بأنهم ينفذون إجراءات لتعديل القدرات (الجدول 49). وكان أكثر طرق ذلك انتشارًا استخدام الجهد الممكن الذي يولده الأسطول (84 في المائة)، واستخدام الخصائص الرئيسية للأسطول والسفن (82 في المائة) (الجدول 50).

41- ومن بين الأعضاء الذين أجروا تقييمًا أوليًا لقدرات الصيد، أفاد 50 في المائة بأنهم وضعوا خطة عمل وطنية لإدارة قدرات الصيد. وأفاد هؤلاء، باستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5¹⁴ بأن متوسط درجة التنفيذ في ما يتعلق بالسياسات يبلغ (4.23)، والتشريعات (3.95)، والإطار المؤسسي (4.05)، والعمليات والإجراءات (3.82) (الجدول 51).

42- واعتبر 52 في المائة من الأعضاء أن قدرات الصيد المفرطة تطرح مشكلة. ومن بين هؤلاء، اتخذ 89 في المائة خطوات للحيلولة دون حدوث مزيد من الصيد المفرط. وأبرز الخطوات المبلغ عنها هي: نظم تحديد الدخول (70 في المائة) وتحميد عدد السفن/التراخيص (53 في المائة) (الجدول 52). وعلاوة على ذلك، أفاد 83 في المائة بأنهم يقومون باتخاذ خطوات لخفض قدرات الصيد المفرطة، أبرزها وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لإدارة قدرات الصيد (28 في المائة)، وخطط إعادة الشراء ووقف التشغيل من جانب القطاع العام وكذلك رصد قدرات الصيد المفرطة وإجراء بحوث في هذا المجال (26 في

¹⁴ طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

المائة لكل منهما) (الجدول 53). كما اتخذ 89 في المائة من أشراروا إلى أن قدرات الصيد المفرطة تطرح مشكلة خطوات للحيلولة دون التسبب بمزيد من الآثار السلبية على الأرصد، وكانت أبرز التدابير المتخذة في هذا المجال الإغلاقات الموسمية لمصايد أسماك معينة (66 في المائة) والإغلاقات المكانية (47 في المائة) (الجدول 54).

43- وأفاد 46 في المائة من الأعضاء عن اصطياد أسماك القرش إما بالصيد الهادف أو الصيد العرضي، أي أقل بنسبة 12 في المائة عما كان عليه في إصدار عام 2018 (الجدول 55). وفي الدول التي كان ذلك يحدث فيها، ومن بين تلك التي أجرت تقييمًا للأثر (77 في المائة)، خلص 94 في المائة إلى ضرورة وضع خطة عمل وطنية لصون أسماك القرش وإدارتها. ومن بين تلك التي وضعت خططًا كهذه، أبلغ الأعضاء، باستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،¹⁵ عن متوسط درجة تنفيذ بلغ (4.22) للسياسات و(4.19) للتشريعات و(4.26) للإطار المؤسسي و(4.00) للعمليات والإجراءات (الجدول 56).

44- وأفاد 78 في المائة من الأعضاء بأن الصيد بالخيوط الصنارية الطويلة وشباك الجر و/أو الشباك الخيشومية قد جرى في مياه خاضعة لولاياتهم، ومن بين هؤلاء أجرى 49 في المائة تقييمًا لمصايد الأسماك المذكورة. وخلص 61 في المائة من هذه التقييمات إلى أنه كانت هناك حاجة إلى خطة عمل وطنية لخفض الصيد العرضي للطيور البحرية (الجدول 57)، وأفاد 64 في المائة منهم بأنهم وضعوا خطة كهذه. وباستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،¹⁶ أفاد الأعضاء الذين نفذوا مثل هذه الخطة عن متوسط درجة تنفيذ بلغ (4.71) للسياسات و(4.5) للتشريعات و(4.57) للإطار المؤسسي و(4.43) للعمليات والإجراءات (الجدول 58).

45- وسُئِل الأعضاء عن تدابير التخفيف في ما يتعلق بالطيور البحرية ومصايد الأسماك. ومن بين الأعضاء الذين أفادوا عن ممارستهم الصيد بالخيوط الصنارية الطويلة (71 في المائة) وشباك الجر و/أو الشباك الخيشومية (70 في المائة)، طبق 68 و55 في المائة، على التوالي، تدابير تخفيف كان أبرزها في الحالتين كليهما تحسين الإطار القانوني وبرامج المراقبة (الجدولان 59 و60).

46- ودُعي الأعضاء إلى الرد على أسئلة متعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. فأفاد 82 في المائة بأنهم يعتبرون هذا الصيد مشكلة. وأفاد 67 في المائة بأنهم وضعوا خطة عمل وطنية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وباستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،¹⁷ أفاد الأعضاء الذين نفذوا مثل هذه الخطة عن متوسط درجة تنفيذ بلغ (4.12) للسياسات و(4.37) للتشريعات و(4.17) للإطار المؤسسي و(4.00) للعمليات والإجراءات (الجدول 61). وكانت أبرز التدابير المتخذة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه إدخال تحسينات على الإطار القانوني (72 في المائة)، وتحسين الضوابط وإجراءات الرصد والمراقبة والإشراف على الساحل التي تقوم بها الدولة (66 في المائة) (الجدول 62).

¹⁵ طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

¹⁶ طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

¹⁷ طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

47- وأفاد 79 في المائة من الأعضاء¹⁸ بأنهم صادقوا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو قبلوها أو انضموا لها،¹⁹ وأفاد 21 في المائة الباقون بأنهم شرعوا في ذلك. وباستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،²⁰ أفاد الأعضاء عن متوسط درجة تنفيذ بلغ (3.80) للسياسات و(3.86) للتشريعات و(3.76) للإطار المؤسسي و(3.66) للعمليات والإجراءات (الجدول 63).

48- وأفاد 58 في المائة من الأعضاء بأنهم صادقوا على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء أو قبلوا به أو انضموا إليه،²¹ وأفاد 41 في المائة آخرون عن شروعهم في ذلك. وباستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،²² أفاد الأعضاء عن متوسط درجة تنفيذ بلغ (3.41) للسياسات و(3.49) للتشريعات و(3.36) للإطار المؤسسي و(3.30) للعمليات والإجراءات. ووفقاً لمتطلبات الاتفاقية، أفاد 53 و57 في المائة بأنهم عيّنوا موانئ وجهات اتصال، على التوالي (الجدولان 64 و65).

49- ودُعي الأعضاء إلى الإبلاغ عن تنفيذهم لمسؤوليات دولة العلم. فأفاد 49 في المائة أنهم صادقوا على اتفاق الامتثال أو قبلوا به أو انضموا إليه،²³ وأفاد 14 في المائة آخرون بأنهم شرعوا في ذلك. وباستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،²⁴ أبلغ الأعضاء عن درجة تنفيذ لأحكام الاتفاق و/أو غيرها من مسؤوليات دولة العلم بلغ متوسطها للسياسات (3.37) وللتشريعات (3.44) وللإطار المؤسسي (3.27) وللعمليات والإجراءات (3.23) (الجدول 66). وأفاد 33 في المائة من الأعضاء بأنهم أجروا تقييمًا لأدائهم كدولة علم وفقاً للخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن أداء دولة العلم، وأفاد 65 في المائة من المتبقين بأنهم يعترفون القيام بذلك في المستقبل (الجدول 67).

50- وأفاد 60 في المائة من الأعضاء بأنهم يزودون سجلاً لسفن الصيد العاملة في أعالي البحار. وأفاد 74 و78 في المائة، على التوالي، بأنهم يضمنون عدم مشاركة سفنهم في أنشطة تُلحق ضرراً بتدابير الحفظ والإدارة وبأن سفنهم توفر جميع المعلومات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم كدول علم. وأفاد 67 في المائة من الأعضاء بأن لديهم اتفاق للنفاد إلى مصايد الأسماك قبل الصيد في دولة ساحلية أخرى (الجدول 67).

51- وأفاد 28 في المائة من الأعضاء بأنهم يديرون مصايد أسماك مياه عميقة في أعالي البحار. وباستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،²⁵ أفاد هؤلاء عن درجة تنفيذ للخطوط التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار بلغ متوسطها (4.00) للسياسات و(4.25) للتشريعات و(4.13) للإطار المؤسسي و(4.17) للعمليات والإجراءات (الجدول 68).

18 رد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على هذا القسم.

19 اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ديسمبر/كانون الأول 1982.

20 طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

21 الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الصادر عن المنظمة في عام 2009.

22 طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

23 اتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية الصادرة عن المنظمة في عام 1993.

24 طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

25 طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

52- وأفاد 67 في المائة من الأعضاء بأنهم كانوا على علم بـ "استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها"، وأفاد 83 في المائة بأنهم ينفذون خطط هذه الاستراتيجية وبرامجها، بما في ذلك عناصر تحسين جمع البيانات (100 في المائة)، وتحليل البيانات (98 في المائة) ونشر البيانات (94 في المائة) (الجدول 69).

53- وأفاد 62 في المائة من الأعضاء بأنهم على علم بشأن "استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة تربية الأحياء المائية واتجاهاتها"، وأعلن 80 في المائة منهم أنهم ينفذون خطط هذه الاستراتيجية والبرامج ذات الصلة بها. وأفاد من بين هؤلاء 100 و98 و91 في المائة بأن ذلك يشمل عناصر تحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها، على التوالي (الجدول 70).

طاء- مصايد الأسماك الصغيرة النطاق²⁶

54- أفيد بالإجمال عن وجود مصايد أسماك صغيرة النطاق في ما يقرب من 88 في المائة من مصايد الأسماك في الدول الأعضاء. وأفاد الأعضاء بأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق تمثل في المتوسط ما بين 41 و50 في المائة من حجم وقيمة المصيد الإجمالي، وذلك أدنى من مستويي 51 و50 في المائة اللذين أُفيد عنهما في عامي 2015 و2018. وكان المصيرون الذين أبلغوا عن أعلى متوسط لنسبة المصيد من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق إلى إجمالي المصيد من حيث الحجم في إقليم الشرق الأدنى (71 إلى 80 في المائة)، يليه إقليم أفريقيا وإقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (51 إلى 60 في المائة). ومن حيث القيمة، أفاد إقليم الشرق الأدنى مرة أخرى عن أعلى متوسط لنسبة المصيد من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق إلى إجمالي المصيد (71 إلى 80 في المائة)، يليه إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (61 في المائة إلى 70 في المائة). وفي ما يتعلق بنسبة المنخرطين في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق إلى إجمالي المنخرطين في مجمل مصايد الأسماك، فقد ظلت في المتوسط، كما أفاد الأعضاء، تتراوح بين 61 و70 في المائة، كما في عامي 2015 و2018، وكان الإقليمان اللذان سجلا أعلى مستوى هما إقليم الشرق الأدنى وإقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 71 إلى 80 في المائة (الجدول 73).

55- ولا يزال توفر المعلومات محدودًا في ما يتعلق بتوزيع العمالة في أنشطة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق حسب نوع الجنس ووضع العمالة. وتتوفر معلومات عن العمل بدوام كامل، بما في ذلك المعلومات المصنّفة حسب نوع الجنس أكثر منه عن العمل بنصف دوام والعمالة الطارئة وغير المحددة. وفي ما يتعلق بالعمالة بدوام كامل، أفادت المناطق جميعها أن نسبة الرجال المشتغلين في أنشطة الصيد أكبر من نسبة النساء. وكما في 2015 و2018، كانت الحالات الوحيدة التي ذكر فيها أن النساء يشكلن في العمل بدوام كامل نسبة أعلى من نسبة الرجال هي حالات أنشطة ما بعد المصيد، وفي إصدار عام 2020، كان هذا هو الحال في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي جنوب غرب المحيط الهادئ (الجدول 74).

56- وأفاد 47 في المائة من الأعضاء بأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق محددة قانونًا و24 في المائة بأنها محددة بشكل غير رسمي، ولذا فإنها غير مدعومة قانونًا. وبالمقارنة مع إصدار عام 2018، كانت نسبة الأعضاء الذين لديهم تعريف قانوني لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق أقل في الأقاليم جميعها باستثناء آسيا. وأفاد 68 في المائة من المصيين الذين لديهم تعريف قانوني أو غير رسمي لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق و29 في المائة ممن ليس لديهم تعريف كهذا أنهم يعترضون إما مراجعة

²⁶ رد الاتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيه على الأسئلة المطروحة تحت هذا العنوان

التعريف أو إدخاله من خلال عملية أصحاب مصلحة متعددين على النحو المتوخى في "الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر" (الجدول 75).

57- وأفاد 88 في المائة ممن لديهم تعريف لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق بأنهم يجمعون بيانات قطاعية محددة. وتتعلق البيانات التي جمعها الأعضاء بحجم الإنتاج (85 في المائة) وقيمة الإنتاج (68 في المائة) والعمالة (54 في المائة) والتجارة (48 في المائة) والاستهلاك (28 في المائة) (الجدول 76).

58- وأفاد 73 و72 و74 و66 في المائة من الأعضاء أنهم، على التوالي، أدخلوا أو وضعوا سياسات، أو قوانين، أو لوائح تنظيمية، أو خططاً أو استراتيجيات تستهدف أو تتناول مصايد الأسماك الصغيرة النطاق تحديداً (الجدول 77).

59- وسُئل الأعضاء عما إذا كانت لديهم مبادرات محددة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق. فرد 45 في المائة من الأعضاء بالإيجاب، بينما أفاد 56 في المائة بأنهم يعترضون القيام بذلك في المستقبل. وكانت أبرز المبادرات القائمة بالفعل تتعلق بتطوير قدرات منظمات مصايد الأسماك وغيرهم من أصحاب المصلحة (90 في المائة)، وبدعم الجهات الفاعلة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق للقيام بدور نشط في الإدارة المستدامة للموارد (85 في المائة)، وبتعزيز سلاسل القيمة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق وعمليات ما بعد الصيد والتجارة (78 في المائة) (الجدول 78). وكان أبرز القيود التي واجهها الأعضاء في تنفيذ هذه المبادرات الافتقار إلى الموارد المالية (80 في المائة)، وعدم كفاية التنسيق مع الإدارات الأخرى ذات الصلة (54 في المائة)، والافتقار إلى الهياكل التنظيمية بين صغار الصيادين وصغار العاملين في مجال صيد الأسماك (46 في المائة) (الجدول 79). وقد حُدِّدت فرص تنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق بصورة رئيسية في الإطار القانوني والتنظيمي والسياساتي التمكيني القائم (66 في المائة)، وفي سياق المشاريع والبرامج والمبادرات الجارية/المخطط لها (63 في المائة)، وفي إمكانية إشراك صغار الصيادين وصغار العاملين في مجال صيد الأسماك في عمليات صنع القرار (59 في المائة) (الجدول 80).

60- وأفاد 79 في المائة من المجيبين بأن لديهم آليات يمكن من خلالها أن يساهم الصيادون والعاملون في مجال مصايد الأسماك في عمليات صنع القرار. والآليات الأكثر شيوعاً هي آليات إشراك ممثلي الصيادين/العاملين في مجال صيد الأسماك في هيئات استشارية لوزارات/إدارات مصايد الأسماك، وآليات إشراك المصايد الصغيرة النطاق في إدارة مصايد الأسماك (81 في المائة لكل منهما). ومن بين الأعضاء الذين أجابوا أن لديهم آليات كهذه، أفاد 68 في المائة بأنهم يشجعون المشاركة الفعالة للمرأة (الجدول 81).

ياء- القيود والحلول المقترحة

61- أفاد 87 في المائة من الأعضاء عن مواجهتهم بعض القيود في تنفيذهم للمدونة. كانت القيود الرئيسية متعلقة بعدم كفاية موارد الميزانية (70 في المائة) وعدم كفاية الموارد البشرية (46 في المائة)، وتلي ذلك الأطر السياساتية و/أو القانونية غير المكتملة (33 في المائة) وعدم كفاية إحصاءات البحوث العلمية وإمكانية الحصول على المعلومات (32 في المائة) (الجدول 71).

62- وكانت الحلول الأعلى مرتبة التي اقترحتها الأعضاء لمواجهة القيود التي يواجهها تنفيذ المدونة: الحصول على مزيد من موارد الميزانية: (67 في المائة) والمزيد من الموارد البشرية (38 في المائة)، والمزيد من التدريب والتوعية (35 في المائة)، وتحسين البحوث والإحصاءات وإمكانية الحصول على المعلومات (33 في المائة) (الجدول 72).

63- ودُعي الأعضاء²⁷ إلى الإبلاغ عما تلقوه من الخطوط التوجيهية الفنية التي تصدرها المنظمة. فتبين أن الأكثر توفرًا منها تشمل نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك (67 في المائة)، وتنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (63 في المائة) (الجدول 82).

²⁷ رد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على هذا القسم.

ثانياً - أنشطة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية

ألف - الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك

- 64- ردت على الاستبيان حول تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة 36 من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك،²⁸ ما يعكس زيادة كبيرة في المشاركة تبلغ 9 و44 في المائة بالمقارنة مع عامي 2018 و2015، على التوالي.
- 65- وتراوح عدد الأطراف المتعاقدة التي تنتمي إلى الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجابت على الاستبيان بين طرفين اثنين إلى 53 طرفاً، بمتوسط 15 طرفاً متعاقداً. ولدى أكثر من ثلث الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك أطراف متعاونة غير متعاقدة، تتراوح بين طرف واحد و8 أطراف، بينما لدى ثلثها مراقبون.
- 66- وتشمل ولايات الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك مواضيع متنوعة. فقد أفاد 67 في المائة من المجهين أن ولايتهم الأساسية تتضمن إدارة مصايد الأسماك و53 في المائة تقديم المشورة و44 في المائة البحوث العلمية و38 في المائة الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي. وكانت الاختلافات الرئيسية بالمقارنة مع تقارير عام 2018 تتمثل في انخفاض نسبة من يفيدون أن ولايتهم الأساسية توفير تربية الأحياء المائية (من 30 في المائة في 2018 إلى 19 في المائة في 2020) وإدارة المصايد (76 في المائة سابقاً).
- 67- وتشمل مناطق الاتفاقية الـ 22 التي تغطيها الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك المحيية مناطق اقتصادية خالصة، و26 من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية و11 من مناطق المياه الداخلية. ومعظم الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك هذه يغطي أكثر من واحد من هذه، فخمسة تشمل معاً مناطق اقتصادية خالصة ومناطق واقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ومناطق مياه داخلية، بينما تغطي 13 هيئة أخرى معاً مناطق اقتصادية خالصة ومناطق واقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.
- 68- وأفاد 61 في المائة من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك المحيية أنها اعتمدت تدابير إلزامية. ومنذ عام 2010، اعتمدت 11 منها أكثر من 30 تدبيراً إلزامياً؛ وواحدة منها ما بين 21 و30 تدبيراً؛ وثلاثة بين 11 و20 تدبيراً؛ وسبعة بين تدبير واحد و10 تدابير. وأفاد 75 في المائة من الهيئات الإقليمية المحيية أنها اعتمدت تدابير غير إلزامية. ومنذ عام 2010 اعتمدت 14 منها ما بين تدبير واحد و10 تدابير غير إلزامية؛ وثلاثة بين 11 و20؛ وأربعة بين 21 و30؛ وخمسة أكثر من 30.

²⁸ الاتفاق بشأن حفظ طائري القطرس والنوء، هيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادئ، برنامج خليج البنغال - المنظمة الحكومية الدولية، هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز، لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف، لجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا، اللجنة الاستشارية الأوروبية لمصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية، لجنة مصايد أسماك المنطقة الوسطى الغربية لخليج غينيا، لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي، الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي، المجلس الدولي لاستكشاف البحار، هيئة المصايد النرويجية الروسية المشتركة، اللجنة الفنية المشتركة للجهة البحرية بين الأرجنتين وأرغواي، هيئة حوض بحيرة تشداد، منظمة مصايد أسماك بحيرة فكتوريا، هيئة الثدييات البحرية في شمال الأطلسي، منظمة صيانة أسماك السلمون في شمال الأطلسي، هيئة الأسماك البحرية النهرية السريعة في شمال المحيط الهادئ، الهيئة الدولية لمصايد شمال المحيط الهادئ، هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، منظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، أمانة جماعة المحيط الهادئ، المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد أسماك جنوب المحيط الهادئ، مركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا، منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، اتفاق مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، هيئة مصايد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي، هيئة مصايد الأسماك الإقليمية الفرعية، هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي. هيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

69- وفي ما يخص خطط إدارة مصايد الأسماك المتعلقة تحديداً بمصايد الأسماك البحرية الطبيعية، تتعلق الإجراءات المتضمنة في معظم خطط إدارة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك بما يلي: حظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة (63 في المائة)، وضمان أن يكون مستوى الصيد متناسباً مع حالة الموارد السمكية وأن يتيح تعافي الأرصد المستنزفة (58 في المائة لكل منهما). وبالمقارنة، كان أقل التدابير ذكراً تلك التي تتناول: قدرات الصيد، بما في ذلك الظروف الاقتصادية التي تعمل صناعة صيد الأسماك في ظلها (39 في المائة)، ومصالح صغار الصيادين وحقوقهم (42 في المائة)، والتنوع البيولوجي للموائل والنظم الإيكولوجية المائية، بما في ذلك تحديد الموائل السمكية الحيوية الأهمية (47 في المائة).

70- ووفقاً للردود من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك البالغ عددها 27 هيئة، تشمل أبرز المواضيع في خطط إدارة المصايد الداخلية الطبيعية حظر أساليب الصيد المدمرة، ومعالجة مصالح صغار الصيادين وحقوقهم، وتوفير مشاركة أصحاب المصلحة في تحديد القرارات الإدارية.

71- وأفاد 66 في المائة من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك الجيبية أنها اتخذت خطوات لضمان ألا يجري ضمن مناطق صلاحيتها غير عمليات الصيد التي تتفق مع خطط إدارة مصايد الأسماك المعتمدة لديها. وأفاد 72 في المائة من الهيئات الإقليمية الجيبية عن أن النهج التحوطي قد طُبّق على إدارة موارد مصايد الأسماك ضمن مناطق صلاحيتها. وفي العامين الماضيين، اتخذ أو عزز ما يقرب من 61 في المائة منها تدابير للحد من المصيد العرضي والمرتبج.

72- وتشمل مصادر البيانات الأكثر استخداماً من قبل الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك في إدارة مصايد الأسماك البيانات التاريخية (86 في المائة) يليها: الجمع الروتيني للبيانات (77 في المائة)، والمسوح التي تقوم بها سفن البحوث (60 في المائة). وكان هذا مشابهاً لما ورد في إصدار عام 2018، فيما تمثل أكبر تغيير في انخفاض استخدام مسوح أخذ العينات في الميناء/مواقع الإنزال من 73 في المائة في إصدار عام 2018 إلى 54 في المائة في إصدار عام 2020.

73- وأفادت 26 من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك عددها 36 هيئة (72 في المائة) أنه تم الحصول خلال السنوات الثلاث الماضية على تقديرات موثوقة لحالة الأرصد السمكية تغطي ما مجموعه 310 من الأرصد.²⁹ وأفادت 9 هيئات بأن لديها تقديرات لأكثر من 80 في المائة من الأرصد التي تعتبر مهمة، وأفادت 9 منها بأن لديها تقديرات تتراوح بين 41 و80 في المائة، وأفادت 4 أخرى بأن لديها تقديرات تتراوح بين 21 و40 في المائة. ولم يكن لدى 4 منها رقم تقريبي.

74- وأفادت 21 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك (56 في المائة من الجيبين) بأنها وضعت على الأقل نقطة واحدة من النقاط المرجعية المستهدفة لما مجموعه التراكمي 191 من الأرصد.³⁰ ومن بين تلك الهيئات الإقليمية، أفاد 62 في المائة بأنه جرى الاقتراب من نقطة مرجعية مستهدفة واحدة أو أكثر، في حين أفاد 57 في المائة عن تجاوز نقطة مرجعية مستهدفة واحدة أو أكثر، ما يعكس أرقاماً مشابهاً جداً لعام 2018. وكان مؤشراً حجم المصيد ومجهود الصيد هما البديلان الأكثر رواجاً للنقاط المرجعية المستهدفة وقد طُبّقهما 54 في المائة من الهيئات الإقليمية التي لم تضع نقاطاً مرجعية مستهدفة، تليهما معرفة أصحاب المصلحة الموثوق من صحتها (31 في المائة). وكما كان الحال في عامي 2015 و2018، الحد من مجهود الصيد (92 في المائة) هو تدبير التخفيف الأعلى الذي أُفيد عنه لدى تجاوز النقاط المرجعية المستهدفة، يليه إجراء البحوث (83 في المائة).

²⁹ قد تكون التقديرات وضعت لنفس الأرصد من هيئات إقليمية لمصايد الأسماك مختلفة.

³⁰ قد تكون النقاط المرجعية المستهدفة وضعت لنفس الأرصد من هيئات إقليمية لمصايد الأسماك مختلفة.

75- وأفاد ثلث الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك المجيبة بأنها وضعت متطلبات لتنفيذ نظام رصد السفن لكامل أسطول الصيد، في حين أفاد ثلث آخر أن لديه متطلبات لجزء من أسطول الصيد. ولم يفد أي منها عن أن لديه مشاكل في تنفيذ نظام رصد السفن. ومن بين تلك التي تتطلب وجود نظام لرصد السفن على سفن أسطول الصيد لديها، أفاد نصفها بأن ما بين 91 و100 في المائة من أعضائها يتماشى مع تنفيذ هذه المتطلبات. ومن بين سائر الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك، أفادت 4 منها عن امتثال يتراوح بين 71 و90 في المائة، فيما أفادت 3 عن امتثال يتراوح بين 31 و70 في المائة، وأفادت 3 عن أنه لا معلومات لديها.

76- وكانت جهود الهيئات الإقليمية إلى جانب تدابير إدارة إقليمية غير محددة (35 في المائة لكل منهما) هي الأكثر شيوعًا من أجل تنفيذ خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد، يليهما تنظيم و/أو استضافة الاجتماعات والحلقات الدراسية (32 في المائة). وكان تقييم صون أسماك القرش وإدارتها النشاط الأكثر شيوعًا للمساعدة على تنفيذ خطة العمل الدولية لصون أسماك القرش وإدارتها (53 في المائة)، يليه نشر الوثائق ووسائل الإعلام الأخرى (32 في المائة). أما الهيئات الإقليمية المنخرطة في دعم تنفيذ خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية، فقد قامت بذلك في الغالب من خلال تدابير إدارة أخرى غير محددة (29 في المائة)، وتقييم الأثر على الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة، ونشر الوثائق ووسائل الإعلام الأخرى (26 في المائة لكل منهما).

77- وساهمت عدة هيئات إقليمية لمصايد الأسماك في تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وذلك بشكل أساسي من خلال مبادرات تهدف إلى: تعزيز وتطوير طرق مبتكرة لمنع الصيد غير القانوني ودون إبلاغ ودون تنظيم (65 في المائة)، وتعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات بشأن السفن المنخرطة في الصيد غير القانوني ودون إبلاغ ودون تنظيم (62 في المائة)؛ والمساعدة على تنفيذ الأنشطة الأخرى التي تنص عليها خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (53 في المائة).

78- وفي ما يتعلق باستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، ساعدت الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك بشكل رئيسي عبر اعتماد عمليات تُحسّن توفر المعلومات المتعلقة بهذه الاستراتيجية (56 في المائة)، يليها تطبيق البحوث لتعزيز توفر الأدلة العلمية لدعم صون الموارد السمكية وإدارتها واستخدامها المستدام (50 في المائة).

79- وأفادت هيئات مصايد الأسماك الإقليمية المعنية بتربية الأحياء المائية عن الخطوات المتخذة لضمان اتخاذ أعضائها إجراءات للممارسات الجيدة في مجال تربية الأحياء المائية. وكانت الإجراءات المبلغ عنها تتعلق بما يلي: رصد عمليات تربية الأحياء المائية (اتخذتها 8 هيئات)، والتقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة الناجمة عن إدخال أنواع غير أصلية أو أرضية محوّرة وراثيًا في تربية الأحياء المائية (اتخذتها 8 هيئات)، والتقييمات البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية (اتخذتها 7 هيئات). وأشارت الهيئات جميعها تقريبًا إلى أن هذه الإجراءات تحتاج إلى تحسين كي تصبح فعّالة. وكانت المجالات التي أفيد في معظم الأحيان عن أنها تتطلب تحسينات، هي القدرات الفنية المؤسسية والأطر القانونية والتواتر الدوري وتوسيع نطاق عمليات التقييم.

باء- المنظمات غير الحكومية

- 80- أجابت على الاستبيان المتعلق بتنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة 13 منظمة غير حكومية.³¹
- 81- ودُعيت المنظمات غير الحكومية إلى تحديد مراتب تصورها لمدى ملائمة الأهداف العشرة للمدونة لتحقيق استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. فكانت الأهداف الأعلى مرتبة هي (أ)³² و(ب)³³؛ وكان الهدف (و) الأدنى مرتبة.³⁴
- 82- ومن بين المواضيع الجوهرية الثمانية التي وضعت في المدونة وفي الخطوط التوجيهية الفنية التي وضعتها المنظمة بشأن الصيد الرشيد، كان الموضوعان اللذان حددتهما المنظمات غير الحكومية على أن لهما الأولوية العليا هما إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية، وعمليات صيد الأسماك والبحوث المتعلقة بمصايد الأسماك؛ أما الموضوع الذي اعتُبر أن له أولوية دنيا فكان تطوير مصايد الأسماك الداخلية.
- 83- وكانت القيود الرئيسية التي حددتها المنظمات غير الحكومية إزاء تنفيذ المدونة تتعلق بالضعف المؤسسي، وعدم اكتمال السياسات و/أو الأطر القانونية، والمناخ الاجتماعي والاقتصادي الصعب، وكان أول نوعين اثنين من هذه القيود قد اعتبرا هامين أيضًا في إصدارات الأعوام 2018 و2015 و2013. وتمثل الحل الرئيسي المقترح في تحسين البحوث والإحصاءات والحصول على المعلومات (و/أو استخدامها)، ويعدّ هذا تغييرًا بالمقارنة مع 2018 و2015 حيث أُعيرت أهمية عليا للهياكل المؤسسية التنظيمية وللتعاون.
- 84- وكانت الأنشطة التي اعتبرت المنظمات غير الحكومية أنها الأكثر فعالية في جعل المدونة معروفة ومفهومة على نطاق واسع مشابهة لتلك التي اعتُبرت كذلك في إصدارات الأعوام 2018 و2015 و2013، بما في ذلك تنظيم و/أو استضافة حلقات عمل وطنية ودولية، والترويج لاستخدام معايير مستندة إلى المدونة، ونشر الكتب والمواد الإعلامية الأخرى.
- 85- ودُعيت المنظمات غير الحكومية إلى إبداء رأيها حول التدابير في إطار خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية القطرية و/أو تلك التي تعتمد عليها الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك. فكانت التدابير التي أُفيد أنها موجودة بالفعل في خطط إدارة المصايد البحرية والداخلية هي تلك التي تستهدف أو تتناول حظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، ومصالح صغار الصيادين وحقوقهم. أما التدابير التي اعتبر أكثر من غيرها أن الخطط الإدارية القائمة تفتقر إليها فهي تلك التي تتناول انتقائية معدات الصيد ضمن المصايد البحرية وتلك التي تتناول التنوع البيولوجي للموائل والنظم الإيكولوجية المائية، بما في ذلك تحديد الموائل السمكية الأساسية، في حالة المصايد الداخلية.
- 86- وكما كان الحال في إصدار عام 2018، أفادت الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية بأنه ليس لدى معظم البلدان إجراءات لإجراء عمليات تقييم بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية ولمراقبة هذه العمليات وللتقليل إلى الحد الأدنى
-
- 31 الائتلاف من أجل اتفاق عادل بشأن مصايد الأسماك، والمكتب الأوروبي للحفاظ والتنمية، والاتحاد الأوروبي لمربي الأحياء المائية، والبرنامج العالمي للممارسات الزراعية الجيدة، والتحالف الدولي لاتحادات مصايد الأسماك، المنظمة الدولية للمساحيق والزيوت السمكية، والجمعية الدولية لاستدامة المأكولات البحرية، ومجلس التوجيه البحري، وشبكة تربية الأحياء المائية في وسط شرق أوروبا، والمنظمة المعنية بالترويج للصيد الرشيد لأسماك التونة، وصناديق بيو الائتمانية الخيرية، والاتحاد الدولي للنقابات.
- 32 الهدف (أ): إرساء مبادئ للصيد الرشيد ولأنشطة المصايد مع الأخذ بالاعتبار جميع ما يرتبط بما من جوانب بيولوجية وتكنولوجية واقتصادية واجتماعية وبيئية وتجارية.
- 33 الهدف (ب): إرساء مبادئ ومعايير لتنفيذ سياسات لحفظ الموارد السمكية وإدارة مصايد الأسماك وتنميتها.
- 34 الهدف (و): تشجيع مساهمة مصايد الأسماك في الأمن الغذائي، وجود الأغذية، بما يعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات التغذوية للمجتمعات المحلية.

من الآثار الضارة لإدخال أنواع غير أصلية أو أرصدة محوّرة وراثيًا في تربية الأحياء المائية. أما المنظمات غير الحكومية التي اعتبرت أن لدى الأعضاء مثل هذه الإجراءات، فقد أفادت أنها تتطلب إدخال تحسينات عليها لضمان فعاليتها.

87- ودُعيت المنظمات غير الحكومية إلى الإبلاغ عن جهودها للمساعدة على تنفيذ خطط العمل الدولية واستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها. فبين أن العدد الأكبر، باستثناء ثلاث منها، ساعد على تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بشكل أساسي من خلال إجراءات تعزيز وتطوير طرق مبتكرة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ووضع برامج تثقيف و/أو توعية للعموم. وتبعت ذلك خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد واستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، حيث أفادت جميعها باستثناء أربعة منها، أنها ساعدت على التنفيذ، وذلك بصورة رئيسية من خلال تنظيم اجتماعات وحلقات دراسية ونشر الوثائق وغيرها من المواد الإعلامية، واعتماد عمليات لتحسين توفر المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها.

ثالثًا - الاتجاهات: 25 عامًا من تنفيذ المدونة

ألف - اعتبارات عامة

88- منذ أن اعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في عام 1995 مدونة السلوك واستنادًا إلى استبيانات تجري مرة كل سنتين، قامت المنظمة، وفقًا للمادة 4-2 من المدونة، برصد التقدم المحرز في تنفيذ المدونة والصكوك المتصلة بها من خلال هذه الاستبيانات، وقدمت تقريرًا للجنة مصايد الأسماك بالنتائج التي تم التوصل إليها. وعلى مدى 25 عامًا من وجود المدونة، تعاونت بفعالية مع منظمة الأغذية والزراعة في هذا العمل دول عديدة ومنظمات دولية ذات صلة، حكومية أو غير حكومية، كثيرة. وعلى مر السنين، تباينت البلدان والمنظمات المحيية من حيث العدد والتكوين، وفي بعض الأحيان كانت المعلومات المقدمة في الاستبيان غير كافية لتعكس حالة التنفيذ. ولكن استنادًا إلى الإفادات الذاتية الواردة في الاستبيانات التي تجري مرة كل سنتين، برزت بعض الاتجاهات في ما يتعلق بكيفية تطبيق مبادئ المدونة ومعاييرها المنطبقة على صون وإدارة وتطوير مصايد الأسماك جميعها على مر السنين.³⁵ ويقتصر تحليل الاتجاهات في ما يلي على الردود التي تقدمها الدول.

89- وبعد إدخال الاستبيان الذي يجري مرة كل سنتين، تراوح عدد الدول المحيية من 103 و105 في عامي 2000 و2002، على التوالي، إلى مستويات أدنى بين عام 2004 (49 دولة) وعام 2011 (56 دولة)، ثم ارتفع في الآونة الأخيرة مرة أخرى إلى 115 و128 و119 دولة محيية في الأعوام 2015 و2018 و2020، على التوالي.

90- وظلت أهداف المدونة الأعلى قدرًا ثابتة نسبيًا على مدى السنوات الخمس والعشرين، إذ بقي أعلى مرتبة في معظم السنوات الهدف (1) إرساء مبادئ للصيد الرشيد، مع مراعاة جميع ما يرتبط بها من الجوانب البيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، والبيئية والتجارية، يليه الهدف (2) إرساء مبادئ ومعايير لتنفيذ سياسات لصون الموارد السمكية وإدارة مصايد الأسماك وتنميتها، والهدف (3) تعزيز مساهمة مصايد الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي وجودة الأغذية مع إعطاء الأولوية للاحتياجات الغذائية للمجتمعات المحلية.

³⁵ تنص المدونة على مبادئ ومعايير قابلة للتطبيق بشأن حفظ وإدارة وتطوير كافة مصايد الأسماك (المادة 3-1).

باء- إدارة مصايد الأسماك

91- تقلبت على مر السنين النسبة المئوية للأعضاء الذين أفادوا أنهم طوروا خططاً لإدارة مصايدهم البحرية و/أو مصايدهم الداخلية التي حدودها متزاوية بين حوالي 67 في المائة و 97 في المائة، وعموماً أبلغ الأعضاء عن نسب مئوية أعلى للمصايد البحرية مقارنة بالمصايد الداخلية.

92- ومن بين الأعضاء الذين أفادوا عن وضع خطط لإدارة مصايد الأسماك، كانت تدابير الإدارة التي شاع إدراجها أكثر من غيرها في هذه الخطط للمصايد البحرية بين عامي 2002 و 2010 ما يلي: (1) حظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة، (2) توفير مشاركة أصحاب المصلحة في تحديد القرارات الإدارية، وتوفير الحماية للأنواع المهددة بالانقراض. وبعد إدراج المزيد من فئات التدابير الإدارية في الاستبيان الذي يجري مرة كل سنتين في عام 2001 ومرة أخرى في عام 2015، (1) ظلت فئة حظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة الفئة ذات الأولوية الكبرى (2015 و 2020) إلى جانب (2) معالجة مصالح صغار الصيادين وحقوقهم (2011 و 2015) ومعالجة قدرة الصيد، بما في ذلك الظروف الاقتصادية التي يعمل في ظلها هذا القطاع (2013).

93- وبالإمكان ملاحظة بعض الاتجاهات الإيجابية في إدارة مصايد الأسماك خلال السنوات الأقرب عهداً: فقد أفاد عدد متزايد من الأعضاء عن مباشرتهم تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك، وتزايدت النسبة المئوية للأعضاء باستمرار على مدى العقد الماضي من 69 في المائة (2011) إلى 81 في المائة (2020)، إلى جانب زيادة في تطبيق الأهداف الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية وأهداف الحوكمة الموضوعية؛ وتحدت القضايا الرئيسية التي تتعين معالجتها من خلال الإجراءات الإدارية؛ وأنشئت آليات للرصد والتقييم. وازداد بالقدر نفسه عدد البلدان التي أفادت عن وضع نقاط مرجعية خاصة بالأرصدة على مدى الفترة نفسها من 56 في المائة من الأعضاء في عام 2010 إلى 69 في المائة في عام 2020.

جيم- عمليات الصيد

94- أفادت الدول الأعضاء عن أهم التدابير التي اتخذتها السفن التي ترفع علمها ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها، باتجاه متزايد على مدى العقدين الماضيين، وإن مع تقلبات، إذ أفاد أكثر من 90 في المائة من الأعضاء عن اتخاذ تدابير في السنوات الأخيرة. وهذا أمر هام خاصة لمراقبة عمليات الصيد في المياه الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية، إذ أفاد 35 في المائة من الأعضاء في عام 2000، بالمقارنة مع 93 في المائة في عامي 2018 و 2020، عن اتخاذ تدابير لضمان الإبلاغ عن أنشطة الصيد التي تقوم بها سفنهم في هذه المياه ورصدها وكفالة تنفيذها بطريقة مسؤولة. وعلى مدى العقد الماضي، أفيد باستمرار بأن الترخيص الإلزامي بالعمل خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتدابير الرصد والمراقبة والإشراف المعززة، ودفاتر السجلات اليومية ونظم الإبلاغ الإلزامية، كانت أهم التدابير المتخذة خارج المناطق الاقتصادية الخالصة.

95- ويمكن ملاحظة زيادة واضحة على مر السنين في عدد الدول الأعضاء التي أفادت عن تطبيق نظام رصد السفن جزئياً أو بالكامل لرصد السفن التي ترفع أعلامها داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة وخارجها. وبينما أفاد 25 في المائة فقط من الأعضاء عن تطبيق نظام رصد السفن لمراقبة سفنهم في عام 2000، ارتفعت النسبة بسرعة إلى 70 في المائة بحلول عام 2008 وواصلت ارتفاعها، ففي عام 2020، أفاد 18 في المائة و 59 في المائة من الأعضاء بأنهم نفذوا نظام رصد السفن بالكامل أو جزئياً، على التوالي. وأفاد عدد متزايد من البلدان بأنها وإن لم تنفذ نظام رصد السفن بالكامل، إلا أنها طلبت من السفن الأجنبية في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها أن تحمل نظام رصد السفن وتقوم بالإبلاغ إلى مراكز رصد أخرى. وبحلول عام 2020، كان ذلك ينطبق على 30 في المائة من البلدان المبلغة، وجميعها من أفريقيا والشرق الأدنى.

دال - تطوير تربية الأحياء المائية

96- ما تزال تربية الأحياء المائية تقوم بدور متزايد في تزويد الأسماك للاستهلاك البشري وتخفيف الضغط على المصايد الطبيعية. فمن عام 2011 إلى عام 2020، أفاد أكثر من 95 من الأعضاء بأن تربية الأحياء المائية تحدث في بلدانهم. وكان على وضع الأطر السياساتية والقانونية والمؤسسية لتطوير التربية الرشيدة للأحياء المائية أن يواكب النمو السريع لهذا القطاع. ولكن على مدى العقد الماضي، ظل وضع هذه الأطر على مستوى أقل قليلاً من مستوى امتلاك نصف الأعضاء سياسات كاملة وتمكينية إلى حد كبير (تراوحت النسبة بين 42 و 50 في المائة)، ولدى حوالي 40 في المائة أطر قانونية كاملة وتمكينية (تزايدت النسبة من 36 إلى 47 في المائة)، ووضع أقل من نصف الأعضاء أطرًا مؤسسية كاملة وتمكينية إلى حد كبير (تراوحت النسبة بين 40 و 50 في المائة). وكانت لدى أغلبية البلدان المتبقية أطر سياساتية وقانونية ومؤسسية مطورة جزئيًا، ولم تكن لدى أقل من الخمس طوال العقد نفسه أطر أو أطر كافية إلى حد كبير.

97- وتُشجع المدونة الأعضاء على تعزيز ممارسات التربية الرشيدة للأحياء المائية. وأحرز بعض التقدم في عدد الأعضاء الذين أفادوا بأن الأجهزة الحكومية لديهم اعتمدت مدونات أو صكوكًا في هذا الصدد، فارتفعت نسبتهم من 51 في المائة و 36 في المائة في عامي 2002 و 2004، على التوالي، إلى ذروة بلغت 85 في المائة في عام 2015 وظلت عند مستوى حوالي 70 في المائة منذ ذلك الحين. وبالإمكان ملاحظة مزيد من التقدم في القطاع الخاص على مدى العقدين الماضيين: (1) على مستوى المنتجين، إذ أفاد حوالي 30 في المائة من الأعضاء بأنهم اعتمدوا مدونات وصكوكًا في عام 2002، لتزداد النسبة إلى 65 في المائة بحلول عام 2020؛ (2) وعلى مستوى الموردين، إذ أفاد 17 في المائة بأنهم اعتمدوا مدونات وصكوكًا في عام 2002، لتزداد النسبة إلى 44 في المائة في عام 2020؛ (3) وعلى مستوى المصنّعين، إذ أفاد أقل من 20 في المائة من الأعضاء بأنهم اعتمدوا مدونات وصكوكًا من عام 2002 (18 في المائة) إلى عام 2006 (13 في المائة)، لتزداد النسبة إلى 43 في المائة بحلول عام 2020.

هاء - إدماج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية

98- من بين الأعضاء الذين أفادوا عن وجود ساحل لديهم (بين 88 و 95 في المائة من الأعضاء المجيبين في الفترة من عام 2011 إلى عام 2020)، لم تلاحظ أي زيادة في وضع أطر سياساتية وقانونية ومؤسسية تمكينية متكاملة إلى حد كبير للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ومن المثير للاهتمام أن اتجاهات النسبة المئوية للأعضاء الذين أفادوا عن ذلك كانت متناقصة على مدى العقد الماضي، حيث انخفضت نسبة الأطر السياساتية من 40 في المائة في عام 2011 إلى 21 في المائة في عام 2020؛ والأطر القانونية من 31 في المائة في عام 2011 إلى 20 في المائة في عام 2020؛ والأطر المؤسسية من 26 و 31 و 32 في المائة في الأعوام 2011 و 2013 و 2015، على التوالي إلى 21 في المائة في عام 2020.

99- ومنذ اعتماد المدونة، ظلت أهم أنواع النزاعات التي تنشأ بين مصايد الأسماك وغيرها من الأنشطة في المناطق الساحلية ثابتة إلى حد كبير. ومن بين الأعضاء الذين أفادوا عن ذلك، كانت الأنشطة الأعلى مرتبة هي النزاعات المستمرة بين مصايد الأسماك الساحلية والصناعية في الأعوام 2000 و 2002 و 2004 و 2006 و 2013 و 2018، والنزاعات بين أنواع معدات الصيد في الأعوام 2010 و 2011 و 2015 و 2018 و 2020. وكانت النزاعات التي تلت ذلك بالترتيب خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2020 هي التي بين مصايد الأسماك واستخراج المعادن والتي بين مصايد الأسماك والتنمية الترفيهية.

زاي - ممارسات ما بعد الصيد والتجارة

100- على مدى العقدين الماضيين، ازداد اتجاه النسبة المئوية للأعضاء الذين أفادوا عن وجود نظام فعال ومكتمل تمامًا لسلامة الأغذية وضمان جودتها للأسماك والمنتجات السمكية. ففي حين أفاد 42 في المائة من الأعضاء في عام 2000 عن وجود نظام كهذا لديهم، انخفض العدد على مدى السنوات التالية ووصل إلى 8 في المائة بحلول عام 2020. وفي حين يصعب تفسير التقلبات الواردة في الاستبيانات المتتالية التي قد تكون ناجمة عن تباينات في فهم ما ينطوي عليه نظام فعال لسلامة الأغذية وضمان جودتها للأسماك والمنتجات السمكية، يمكن مع ذلك الاستنتاج أن هناك تزايدًا في وضع النظم، ما يؤكد أهمية معايير السلامة والجودة للتجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية.

101- واعتبر المجهيون جميعهم تقريبًا على مر السنين، أن كلاً من خفض الفاقد ما بعد الصيد والاتجار بالمصيد غير القانوني من المسائل الهامة، وبليهما تحسين استخدام المصيد العرضي والقضاء على تجهيز الموارد السمكية المصيدة بصورة غير قانونية (الجدول 35 و36 و38). ومنذ عام 2000، أفاد عدد متزايد من المجهيين عن اتخاذهم تدابير لمعالجة الفاقد والمهدر ما بعد الصيد، وكان سنّ لوائح تنظيمية تتعلق بسلامة الأغذية وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف هما التدبيران اللذان تكرر ذكرهما أكثر من غيرهما منذ عام 2011 (الجدول 35). وعلى مدى العقدين نفسيهما، اتخذ الأعضاء المجهيون بتزايد تدابير للقضاء على تجهيز الموارد السمكية التي يتم صيدها بصورة غير قانونية والاتجار بها، وكان أكثر التدابير شيوعًا تعزيز مراقبة مصائد الأسماك وتفتيشها، يليه تعزيز الرقابة الجمركية والحدودية وتطبيق نظم تتبع المنتجات.

حاء - البحوث المتعلقة بمصايد الأسماك

102- على مدى السنوات العشرين الماضية ككل، لا يلاحظ وجود اتجاه واضح إزاء النسبة المئوية للأرصدة السمكية الهامة لمصايد الأسماك الوطنية التي أفاد الأعضاء عن حصولهم على تقديرات موثوقة عن حالة أرصدها، وإن كانت هناك تقلبات بين السنوات. وفي المتوسط، أجاب الأعضاء أن الأرصدة التي توافرت عنها تقديرات مثلت باستمرار أقل قليلاً من نصف الأرصدة الوطنية الرئيسية على مدى الفترة بأكملها، باستثناء عامي 2002 و2010 إذ بلغت النسبة 64 في المائة. ومع ذلك، كانت هناك فوارق ملحوظة في النسب المئوية بين مناطق العالم المختلفة في هذه الفترة.

103- وظلت الثغرات الرئيسية في البيانات بالنسبة إلى إدارة موارد مصايد الأسماك ثابتة إلى حد ما على مدى العقد الماضي. وفي المتوسط، اعتبر الأعضاء باتساق أن بيانات حالة الأرصدة هي الثغرة الأكثر انتشارًا بين البيانات من عام 2011 إلى عام 2020، تليها بيانات النظام الإيكولوجي وبيانات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه القضاء عليه و/أو بيانات الرصد والمراقبة والإشراف وبيانات المصيد وبيانات مجهود الصيد.

طاء - الصكوك الدولية في سياق المدونة

104- تتناول خطة العمل الدولية لإدارة قدرات الصيد لعام 1999 مسألة قدرات الصيد المفرطة التي تسهم، من بين أمور أخرى، إسهامًا كبيرًا في الصيد الجائر، وفي تدهور موارد المصايد البحرية، وانخفاض إمكانات إنتاج الأغذية، كما في هدر اقتصادي كبير. وقد ارتفعت على مدى العقدين الماضيين النسبة المئوية للأعضاء الذين أفادوا عن إجرائهم تقييمات مكتملة لقدرات الصيد من 9 في المائة في عام 2002 إلى 25 في المائة في عام 2020. وبحلول عام 2020، أفاد 50 في المائة من الأعضاء عن وضع خطة عمل وطنية لإدارة قدرات الصيد، فيما أفاد 36 في المائة آخرون عن عزمهم القيام بذلك. ومن المثير للاهتمام أن النسبة المئوية للأعضاء الذين اعتبروا أن قدرات الصيد المفرطة تطرح مشكلة قد تراجعت من 64 في المائة

في عام 2011 و74 في المائة في عام 2013 إلى 52 في المائة في عام 2020. وفي جميع الاستبيانات منذ عام 2011، من بين التدابير التي اتخذتها هذه الدول لمنع المزيد من مراكمات قدرات الصيد المفرطة، كانت نظم الدخول المحدودة وتجميد عدد السفن/التراخيص هي التدابير الأبرز ذكرًا على الدوام.

105- وتعالج خطة العمل الدولية لصون أسماك القرش وإدارتها لعام 1999 الحاجة إلى تحسين الإدارة المستدامة في ضوء تناقص توافر العديد من أنواع أسماك القرش المستغلة. وقد انخفضت النسبة المئوية للأعضاء الذين يبلغون عن صيد أسماك القرش إما من خلال الصيد الهادف أو الصيد العرضي من 78 في المائة في عام 2010 إلى 46 في المائة في عام 2020. ومن بين الدول الأعضاء التي كان ذلك يحدث فيها، أفادت نسبة متزايدة عن إجراءات تقييمات لأرصدة أسماك القرش لتحديد الحاجة إلى خطة لأسماك القرش، إذ أجرى 22 في المائة تقييمات كهذه في عام 2000 وازدادت النسبة إلى 77 في المائة في عام 2020. وبحلول عام 2020، أفاد 63 في المائة من الأعضاء عن وضع خطة عمل وطنية لصيانة أسماك القرش وإدارتها.

106- وتعالج خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصائد الخيوط الطويلة المعدلات المرتفعة لنفوق الطيور البحرية التي ترافق سفن الصيد. ومنذ عام 2011، أفاد ما بين 78 و87 في المائة من الأعضاء أن الصيد بالخيوط الصنارية الطويلة وشباك الجر و/أو الشباك الخيشومية جرى في المياه الخاضعة لولاياتهم. وارتفعت النسبة المئوية لمن أجروا تقييمًا لهذه المصائد من هؤلاء الأعضاء من 7 في المائة في عام 2000 إلى 80 في المائة في عام 2011، ثم انخفضت إلى 36 في المائة في عام 2013، وظلت منذ عام 2015 عند مستوى يناهز 46 إلى 49 في المائة من الأعضاء. كما ارتفع بين عامي 2002 و2011 اتجاه النسبة المئوية التي خلصت إلى أن هناك حاجة إلى خطة عمل وطنية لخفض الصيد العارض للطيور البحرية؛ ومنذ ذلك الحين، ظلت النسبة عند مستوى 60 إلى 70 في المائة. وبحلول عام 2020، أفاد 64 في المائة من الأعضاء عن وضع خطة عمل وطنية لخفض الصيد العارض للطيور البحرية.

107- واعتمدت خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في عام 2001. وبحلول عام 2020، أفاد 67 في المائة من الأعضاء عن وضعهم خطة عمل وطنية كهذه. ومن أبرز التدابير المتخذة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه إجراء تحسينات في الإطار القانوني، وتحسين ضوابط الدولة الساحلية والرصد والمراقبة والإشراف، وتحسين تدابير الرقابة من جانب دولة الميناء، والتعاون الثنائي والإقليمي، ووضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

108- وبحلول سبتمبر/أيلول 2020، كان 167 عضوًا والاتحاد الأوروبي قد صادقوا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو قبلوا بها أو انضموا إليها. وقد أصبح 41 عضوًا والاتحاد الأوروبي أطرافًا في اتفاق الامتثال. وبحلول عام 2020، صادق 66 عضوًا والاتحاد الأوروبي على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه أو قبلوه أو انضموا إليه، وأصبح 22 منها عضوًا طرفًا فيه في عام 2016، وهو عام دخوله حيز النفاذ. ويبين وجود 67 طرفًا في الاتفاق حاليًا أن معدل الانضمام له هو الأسرع بين معدلات الانضمام إلى الصكوك الدولية الملزمة في مجال مصائد الأسماك المتعلقة بالمدونة. وفي عامي 2018 و2020، أفاد الأعضاء عن درجة متوسطة من التنفيذ في ما يتعلق بالسياسات والتشريعات والإطار المؤسسي والعمليات للصكوك الثلاثة جميعها.

كاف - القيود والحلول المقترحة

109- على مدى العقد الماضي، أي منذ عام 2010، وباستمرار، أفاد قرابة من 90 في المائة من الأعضاء أو أكثر قليلاً بأنهم يواجهون بعض القيود في تنفيذ المدونة. وكان القيد الأعلى مرتبة يتعلق بعدم كفاية الميزانية وعدم كفاية الموارد البشرية، ومنذ عام 2010 تزايد هذان القيدان أهمية. وتبعت ذلك باستمرار على مدى فترة السنوات العشر القيود المتعلقة بالأطر السياسية و/أو القانونية غير المكتملة وبعدم كفاية البحوث العلمية والإحصاءات والحصول على المعلومات. ومن القيود التي اعتُبرت مهمة أيضاً، الترتيبات غير الكافية للرصد والمراقبة والإشراف، وضعف المؤسسات، والافتقار إلى الوعي والمعلومات حول المدونة. وقد تناقصت أهمية هذا القيد الأخير، بعد أن كان قد أشار إليه 40 في المائة من الأعضاء في عام 2001 و18 في المائة فقط في عام 2020.

110- ومن بين الحلول التي اقترحتها الأعضاء لمواجهة القيود التي تعترض تنفيذ المدونة، ارتفعت مرتبة إمكانية الحصول على مزيد من موارد الميزانية من 44 في المائة في عام 2011 إلى 67 في المائة في عام 2020، إلى أن أصبحت حالياً الحل الأعلى مرتبة. وأعقب ذلك إمكانية الحصول على مزيد من الموارد البشرية التي ظلت عند مستوى يتراوح بين 29 و38 في المائة. وكان توفير المزيد من التدريب والتوعية الحل الذي حصل على أعلى مرتبة بين الأعضاء قبل عشر سنوات، إذ بلغ 56 في المائة في عام 2010، لكنه انخفض إلى 35 في المائة في عام 2020. وقد اقترح كحل تحسين إحصاءات البحوث والحصول على المعلومات 28 إلى 37 في المائة من الأعضاء على مدى العقد الماضي، في حين انخفضت قليلاً مواءمة السياسات و/أو الأطر القانونية من 40 إلى 26 في المائة خلال الفترة نفسها. واحتل تحسين الهياكل المؤسسية مرتبة عالية بنسبة 42 في المائة في 2011، لكنه شهد تغييرات من استبيان إلى استبيان لاحق، فأصبحت النسبة لا تتجاوز حالياً 21 في المائة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كانت النسبة التي حصلت عليها حلول تعزيز القدرات ودور أصحاب المصلحة الرئيسيين وتحسين تدابير الرصد والمراقبة والإشراف حوالي 20 في المائة.